

المنظمات غير الهادفة للربح ودورها في التكافل الاجتماعي والاقتصادي

- حالة الجزائر -

non-profit organizations and their role in social and economic
solidarity - ALGERIA'S CASE-

* أ/ وهابي كلثوم

جامعة البويرة

* أ.د/ أونيس عبد المجيد

جامعة أمحمد بوقرة بومرداس

الملخص :

شهد العالم في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي سلسلة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، و التي كان من أبرزها تطور قطاع الأعمال الخيرية و التطوعية بمؤسساته ومنظماتها غير الهادفة للربح، حيث نشأت فكرة الجمعيات الخيرية في دول الغرب الرأسمالي منذ مدة معتبرة، و ذلك في إطار مفهوم الخير والإحسان و في ضوء القيم الدينية، إذ ارتبطت معظم هذه الجمعيات بالكنيسة. غير أن هذا المضمون تطور و اتسع استجابة لتغير الظروف الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية في هذه الدول، حيث أصبح لهذه المنظمات مضمون جديد ودور أكثر فعالية في مجتمعاتها.

أما في البلدان العربية فقد بدأ النشاط الخيري خلال عقد العشرينات من القرن الماضي، ومع مرور السنين تحول إلى تنظيمات و جمعيات خيرية ساهمت في تقديم مساعدات اجتماعية وصحية وذلك استجابة للظروف المحلية و الإقليمية الخطة بما، ثم بدأت تبرز أكثر فأكثر خاصة بعد تخلص أغلبية البلدان العربية من الهيمنة الاستعمارية، إذ أصبحت تقوم بدور كبير في الحياة الاجتماعية و الثقافية والإنسانية.

من جهة أخرى، و نتيجة للتغيرات السياسية و الاقتصادية التي مست المنطقة العربية و الإسلامية، عرف العمل الخيري في البلدان العربية توسعا كبيرا و ازدهارا، و ساهم بتحمل جزء من أعباء الدولة و مسؤولياتها الاجتماعية في مجالات عديدة كالتأهيل و التدريب و مكافحة الفقر، و رعاية الأسرة و الطفولة، و رعاية المسنين و المتشردين، إضافة إلى تنمية المجتمعات المحلية و تحسين البنية التحتية و الإغاثة، إذ أصبح من الضروري العمل على بناء قطاع خيري مستقل يشجع المنظمات غير الهادفة للربح و الخيرية على القيام بدورها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية : الجمعيات الخيرية، المنظمات، الغير هادفة للربح، التأهيل، الرعاية، مكافحة الفقر .

* am_ounis@yahoo.fr

* wahbikaltoum@yahoo.fr

Abstract :

The world has seen over the last three decades of the 20th century, a series of economic, social and political changes which have been highlighted by the development of the charitable and voluntary sector with its institutions and non-profit organizations, it is worth that the idea of charities was originated in the capitalist West, and within the concept of goodness and kindness, and in the light of religious values, as most of these associations were linked to church. However, this content has expanded and evolved in response to social, economic and cultural changing in those countries where these organizations have begun to play a more effective role in their communities.

In Arab countries, charitable activities started during the twenty years of the 20th century .With time, they have turned to organizations and charities that contributed to the provision of social assistance and health response to local conditions and regional environment, and then began to stand out more and more, especially after the independence of most Arab countries from colonial rule, as they have become more effective in their key role in the social and cultural life and humanity.

Secondly, and as a result of political and economic changes that have affected the Arab and Islamic world, charity work knew in these countries, a significant expansion and prosperity, and helped to carry part of the burden of State responsibilities and social in many areas of empowerment, training and the fight against poverty and support for the family and children, besides the care for the elderly and the homeless, and the development of local communities and infrastructure improvements.

Keywords : charities, non-profit organizations, the rehabilitation, the Support, Fight against poverty

مقدمة :

تحتل المنظمات غير الهادفة للربح باهتمام متزايد من قبل الحكومات، و وسائل الإعلام في الدول المتقدمة، حيث تنصدر الاهتمامات العامة و السياسية و الاقتصادية و هي تشكل الوعاء التنظيمي للقطاع الثالث أو العمل الخيري في الاقتصاديات المعاصرة.

ولقد شهد القطاع الخيري نموا متسارعا في القرنين الماضيين ، حيث أصبح النشاط الخيري والتطوعي يحتل حيزا مهما من الثروة الوطنية في مختلف المجتمعات نظرا لما يملكه من أصول، ولما يوفره من خدمات اجتماعية كثيرة وبتحويله لشبكة واسعة من المنظمات الخدمية، في مجالات حيوية عدة كالتعليم، الصحة، الثقافة، البيئة، البحث العلمي، حقوق الإنسان، الأسرة، رعاية الطفولة و المساعدات الدولية و غيرها.

فقد دعي هذا القطاع الثالث في السنوات الأخيرة لدعم و تطوير سياسات الرفاهية الاجتماعية في كثير من الدول.

1- إشكالية الدراسة :

تكمن إشكالية الدراسة فيما يلي : كيف تستطيع المنظمات غير الهادفة للربح أداء دورها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، في ظل بيئة محلية إقليمية ودولية تتميز بالحركية والتغير المستمر ؟ و أي مدى بلغته المنظمات غير الهادفة للربح، سواء من حيث مكانتها في المجتمع أو من حيث الخدمات المختلفة التي تقدمها والتي وجدت وأنشأت من أجلها ؟

2- هدف الدراسة :

هي التعريف بالمنظمات غير الهادفة للربح دوليا عربيا وعلى مستوى القطر الجزائري ، وإبراز دورها الذي تضطلع به بالموازاة مع المنظمات الأخرى الهادفة للربح ، إضافة إلى تقديم بعض الأرقام والإحصائيات التي توضح مكانة وتوقع هذه المنظمات في الأوساط الشعبية ، والأهداف الإنسانية النبيلة وذات الطابع الخيري التي ترمي إلى تحقيقها.

ولهذا وردا على الإشكالية المطروحة ، وإبرازا لأهمية الدراسة فان معالجة وتحليل الموضوع جاء في أربعة محاور مقسمة إلى عناصر جزئية متكاملة ومتسلسلة ، حسب الهدف من الدراسة ، وذلك كمايلي :

المحور الأول : خصص كمدخل للمنظمات غير الهادفة للربح ، من حيث مفهوم القطاع

الخيري والمنظمات غير الهادفة للربح

المحور الثاني: تطرقنا من خلاله للأهمية الاجتماعية والاقتصادية للمنظمات غير الهادفة للربح

المحور الثالث: تناولنا فيه المنظمات غير الهادفة للربح و مكانتها العالمية و العربية

المحور الرابع: خصص للحركة الجمعوية والعمل الجمعي في الجزائر ، من خلال تأسيس الجمعيات وأنوعها ، والموارد المالية للجمعيات ، ودور العمل الجمعي في العمل الخيري وفي التنمية المحلية.

ثم خاتمة حاولنا من خلالها إبراز أهم نتائج الدراسة مع تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات.

المقال وتحليله :

أولاً: مدخل للقطاع الخيري والمنظمات غير الهادفة للربح

تطلق على القطاع الخيري أسماء عديدة، و تختلف هذه التسميات حسب المجتمع الذي تعمل فيه، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يعنى بالقطاع الخيري القطاع غير الهادف للربح، في حين يقصد به في أوروبا المنظمات الاجتماعية، أما في العالم النامي فيعرف بالجمعيات الأهلية أو المنظمات غير الحكومية.

كل هذا يطلق للدلالة على مساحة النشاط الاجتماعي، و الممارسات العامة و الفردية والمؤسسية خارج نطاق القطاعين الحكومي و قطاع الأعمال و الموجهة للمصالح و النفع العامين.

1- مفهوم القطاع الخيري

في محاولة لوضع مفهوم موحد وتوحيد تصنيفه، تبنت جامعة (جونز هوبكنز) بالولايات المتحدة الأمريكية مشروع بحث مقارنة توصل إلى مفهوم واحد أساسه (بنية المؤسسة و عملياتها) ووضع تصنيفاً لمنظمات هذا القطاع وأسماه التصنيف الدولي للمنظمات غير الهادفة للربح، حيث عرف القطاع الخيري غير الربحي بأنه : "مجموعة من المنظمات ذات الطبيعة المؤسسية، والمنفصلة عن الحكومة والتي لا توزع أرباحاً والحاكمة لنفسها والتي تقوم على التطوع".¹

كما يمكن تعريف العمل الخيري بأنه مساهمة الأفراد في أنشطة الرعاية والتنمية الاجتماعية، يقوم على تعاون الأفراد مع بعضهم البعض في سبيل تلبية احتياجات مجتمعهم، الأمر الذي يدفعهم لتقديم التبرع بجهودهم وأوقاتهم وأمواهم لخدمة هؤلاء الأفراد بهدف تحقيق الخير والمنفعة.

2- مفهوم المنظمات غير الهادفة للربح.

إن أغلب الناس على معرفة تامة بالقطاع الحكومي و الدور الرئيسي الذي تلعبه الدولة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و تطور ورفاهية المجتمع بشكل عام، و كذلك الدور الذي يلعبه القطاع

الخاص من الشركات و المؤسسات التجارية و الصناعية في دفع عملية التطوير الاقتصادي و الصناعي² في خلق فرص العمل في المجتمع و الفروقات بين هذين القطاعين المهمين ، و أهمية كل منهما لتطور و نمو المجتمع، و هنالك قطاع آخر له نفس الأهمية و ربما الحجم و المستوى ألا و هو قطاع المنظمات غير الهادفة للربح ، وهو قطاع نادرا ما تعرف أهميته و حجمه في كثير من المجتمعات حتى أنه يسمى القطاع غير المنظور.

و بالنظر إلى تطور المنظمات غير الهادفة للربح، يمكن عرض المراحل أو الأجيال التالية :³

● **الجيل الأول:** و كانت تقوم المنظمة فيه و تبدأ رسالتها، التي عادة ما كانت تمثل المجتمع المحلي، في الانتشار بشكل تدريجي، و قد سمي هذا الجيل بـ " جيل الإغاثة "، حيث كانت تلك المنظمات نتاجا لأزمات محددة في المجتمعات المحلية ينتج عنها تدخل حكومي لا يقدم حولا مناسبة، فيبدأ العمل التطوعي في الظهور بين المواطنين كرد فعل للإحفاق الحكومي، و قد اقتصر عمل منظمات هذا الجيل على تقديم المساعدات لأفراد المجتمع.

● **الجيل الثاني:** مع هذا الجيل أخذت المنظمات غير الهادفة للربح في الاتساع خارج نطاق المجتمع المحلي و بدأ العامل الاقتصادي يدخل بعض الشيء في أعمالها، الأمر الذي دفع البعض ليطلق عليها " شبكات الأعمال الصغيرة ".

● **الجيل الثالث:** أصبحت من خلاله تلك المنظمات أفضل من الناحية المؤسسية و القدرة على التغلغل في المجتمع كما تم الاعتراف بها باعتبارها واحدة من مؤسساته و يعرف هذا الجيل بـ " منظمات التنمية المؤسسية المتواصلة ".

لكن مفهوم المنظمات غير الهادفة للربح لم يستقر على تعريف موحد، فتعددت و تنوعت بحسب الجهة أو الهيئة التي عرفته.

حيث عرفها البنك الدولي بأنها " إتحاد أو جمعية أو مؤسسة (شركة) أو صندوق خيري لا يسعى للربح، أو أي شخص اعتباري آخر بموجب النظام القانوني المعني، وليس جزءا من القطاع الحكومي "⁴. و عرفها تقرير التنمية البشرية الصادر عن معهد التخطيط القومي بالقاهرة بأنها " منظمات أهلية تطوعية ،تعتبر العضوية و النشاط فيها عن رغبة الأفراد على الأخذ بالمبادرة و المبادئ في القيام بأنشطة اجتماعية متنوعة لخدمة أغراض ائتمانية و إنسانية محلية و دولية بالاعتماد على الجهود و التمويل الذاتي في المقام الأول عن طريق حث الأفراد و المنظمات المختلفة و كذلك الحكومات على تخصيص تمويل أكبر لأداء أنشطتها المختلفة "⁵.

في حين عرفتها منظمة الأمم المتحدة بأنها " مجموعة تطوعية لا تهدف للربح و تحصل على نصف دخلها أو أكثر من مصادر خاصة (تبرعات، هبات، منح، إعانات)، و يتمحور عملها حول قضية معينة⁶، و يقودها أشخاص ذو اهتمامات مشتركة، و هي تؤدي طائفة من الخدمات و الوظائف الإنسانية فتطلع الحكومات على انشغالات المواطنين و ترصد السياسات على المستوى المجتمعي، و هي توفر التحليلات و الخبرات، فضلا عن مساعدتها من رصد و تنفيذ الاتفاقيات الدولية".

كما عرفها المنتدى الأوروبي - متوسطي من خلال ما تتميز به من خصائص على أنها " المنظمات التي تعمل بصورة مستقلة عن السلطات الرسمية، و استنادها على القيم العالمية لحقوق الإنسان و القيم الديمقراطية و احترام القانون الدولي دون أن تهدف إلى تحقيق الربح⁷.

من التعريفات السابقة للمنظمات غير الهادفة للربح يمكن القول : أن المنظمات غير الهادفة للربح هي تنظيم منفصل عن الدولة، تخدم غرضا عاما، و ليس لها هدف تحصيل ربح مادي، هذا ما يجعل غايتها عمل الخير و مساعدة الناس و تعليمهم و تثقيفهم أو إنشاء المستشفيات لهم و غيرها من الأهداف.

ثانيا: الأهمية الاجتماعية و الاقتصادية للمنظمات غير الهادفة للربح.

المنظمات غير الهادفة للربح تتعلق بمجموعة من المنظمات و السلوك القائم بين الدولة و عالم منظمات الأعمال و العائلة في المجتمع، و تشمل هذه مجموعة من الجمعيات و المنظمات التطوعية، و الخيرية، و الغير هادفة للربح، و المنظمات غير الهادفة للربح بمختلف أنواعها و أشكالها و توجهاتها، و الحركات السياسية و الاجتماعية و كل أنواع المشاركات و القيم الاجتماعية و الثقافية و السلوكيات المرافقة لها، و التي تهدف إلى تقديم

و من هنا تبرز أهمية الدور الاجتماعي و الاقتصادي للمنظمات غير الهادفة للربح بمختلف أنواعها و أشكالها الاجتماعية و الاقتصادية لتشكّل الضلع الثالث من أضلاع المثلث الذي يتركز عليه تطوير و تنمية أي مجتمع، نظرا لتقدمها لأنواع كثيرة من الخدمات و النشاطات و البرامج الاجتماعية و الاقتصادية و الصحية و الثقافية و غيرها، التي قد لا يقدمها أيا من القطاعين العام والخاص لأسباب تتعلق بالظروف المحيطة بكل منهما.

1- الأهمية الاجتماعية

صاحب انتشار مصطلح المنظمات غير الهادفة للربح ، انتشارا واسعا على مختلف المستويات الدولية و الإقليمية و المحلية، ففي عام 1995 قدر أحد تقارير الأمم المتحدة عدد المنظمات غير الهادفة للربح العالمية و التي تعمل على نطاق دولي بنحو تسع و عشرين ألف (29000) منظمة⁸ . و يختلف العدد على المستوى الإقليمي من إقليم إلى آخر و من دولة لأخرى.

إن تنامي المنظمات غير الهادفة للربح و انتشارها الكبير في الوقت الحاضر يشكل أهم التحديات القائمة في دول العالم الثالث النامية و الدول الأخرى سواء في أوروبا أو في آسيا ، إذ زادت اهتماماتها الأساسية الإنسانية و الخيرية مع مطلع القرن الواحد و العشرين ، خاصة تلك التي تهتم بمساعدة الفقراء و اللاجئين و توزيع الإعانات و مناصرة الأقليات المضطهدة و قضايا المرأة و الطفولة و حماية البيئة، إضافة إلى حقوق الإنسان و نشر الديمقراطية ، كما زادت أهمية المنظمات غير الهادفة للربح من الناحية الاجتماعية من خلال عدة أبعاد مثل : حرية التجمع ، التعددية و التسامح ، الاستقرار الاجتماعي و سيادة القانون، تنفيذ برامج متكاملة في كافة مجالات الرعاية و التنمية الاجتماعية و التواصل بين مختلف طبقات المجتمع .

2- الأهمية الاقتصادية

يحتل القطاع الخيري حيزا مهما من الثروة القومية في البلدان المتقدمة، و يقدم خدمات كثيرة في مجالات عدة، فالقطاع الخيري الذي تنتمي إليه المؤسسات الخيرية و المنظمات غير الهادفة للربح، أصبح يشكل رقما هاما في المعادلة الاقتصادية في الكثير من البلدان الصناعية، و هو القطاع الثالث شريك القطاعين الآخرين في عملية التنمية البشرية، نظرا لما يملكه من جامعات و مراكز بحثية و مستشفيات و مؤسسات استثمارية.

فالمنظمات غير الهادفة للربح تنتج خدمات مكملة و في أحيان أخرى بديلة لمنتجات القطاع العام ، إذ تحل محله في تقديم بعض السلع و الخدمات، فهي في هذه الحالة تلعب دورا مهما في تقديم هذه الخدمات، لأن عامل العائد الشخصي للقائمين على هذه المنظمات معدوم، بالإضافة إلى أن تنميتها و رسالتها و قيمها التنظيمية ، كلها تهدف إلى تقديم خدماتها لفئة من الأفراد من أجل مساعدتهم و التخفيف من معاناتهم⁹ ، مقارنة بالمنظمات الربحية.

و تتجلى أهمية المنظمات غير الهادفة للربح من الناحية الاقتصادية من خلال الأبعاد التالية: المساهمة في مكافحة الفقر، الكفاءة في تقديم الخدمات بمستويات جيدة ، المساهمة في توزيع الدخل و الثروة بين

فئات المجتمع ، استحداث فرص جديدة ،زيادة الرفاهة الاجتماعية ، زيادة الطلب على السلع و الخدمات ، الاستثمار لوقت الفراغ ، الارتباط الوثيق بين حجم العمل الخيري و الدخل القومي إضافة إلى مساهمة قطاع العمل الخيري في زيادة فرص العمل في الاقتصاد .

3- الأهمية الصحية و الثقافية و السياسية

لقد نجحت المنظمات غير الربحية مع مرور الوقت في التأثير على السياسات الحكومية و تغييرها، من حيث إصدار تشريعات و أنظمة جديدة لمحاربة الفقر ، و الرفع من المستوى المعيشي للمجتمع و حماية البيئة من التلوث ، و تحسين العناية والرعاية الصحية ، كما أنها تلعب دورا كبيرا في مختلف المجتمعات الإنسانية المعاصرة، من حيث المساعدات الصحية و التعليمية و الرعاية الاجتماعية، والاهتمام بالقضايا الكبرى التي يعاني منها المجتمع مثل: الأمية ، البطالة و الفقر.

و تظهر هذه الأهمية بالنسبة للمنظمات غير الهادفة للربح في:

- 1- تبني برامج محددة للإسهام في المحافظة على البيئة و حمايتها من التلوث و توعية المواطنين بأهمية و كيفية المحافظة على البيئة و حمايتها.¹⁰
- 2- المساهمة في تثقيف أفراد المجتمع من خلال تنظيم و عقد المؤتمرات وورشات العمل والندوات في مواضيع مدنية و اجتماعية و ثقافية متنوعة.¹¹
- 3- تدعيم الخدمات الصحية من خلال برامج صحية خيرية و خاصة في المناطق الريفية و العمل في مشاريع الرعاية الصحية الأولية و الصحة الإنجابية.¹²
- 4- يمثل العمل الخيري فضاء رحب لأفراد المجتمع، إذ يتيح لهم ممارسة ولائهم و انتمائهم لمجتمعهم، كما يمثل أيضا مجالاً مهما لصقل مهارات الأفراد و بناء قدراتهم.
- 5- المساهمة في تقديم بعض الاقتراحات و الآراء البناءة، التي قد تساعد صانعي القرار في القطاع الحكومي، و إيجاد حلول للقضايا المعقدة و الشائكة أو الاستفادة من هذه الاقتراحات عند صياغة القوانين.¹³
- 6- تلعب المنظمات غير الهادفة للربح دورا محوريا في تحقيق الديمقراطية سواء في الدول المتقدمة أو النامية حيث تمثل هذه المنظمات أحد أشكال " رأس المال الاجتماعي" الذي يمكن به مقاومة المركزية و إساءة استعمال السلطة الحكومية، عن طريق تشكيل جماعات الضغط لها القدرة على كسب تأييد أعضاء السلطة التشريعية.¹⁴

ثالثا: المنظمات غير الهادفة للربح و مكانتها العالمية و العربية

فرضت بعض المنظمات غير الهادفة للربح وجودها على الساحة الدولية و المحلية حتى أصبحت الكثير من الحكومات و المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة تعتمد عليها بشكل رئيسي في تقديم بعض الخدمات و البرامج في مناطق مختلفة من العالم، وبالتالي عملنا على إبراز مدى نمو المنظمات غير الهادفة للربح و توسيع نشاطاتها عالميا ، ثم تطرقنا بعدها لمنظومة العمل الخيري و التطوعي في الوطن العربي.

1- نمو المنظمات غير الهادفة للربح و توسع نشاطاتها على المستوى العالمي

شهد العالم في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي سلسلة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية و السياسية، و التي كان من أبرزها تطور قطاع الأعمال الخيرية و التطوعية بمؤسساته ومنظّماته غير الهادفة للربح، حيث نشأت فكرة الجمعيات الخيرية¹⁵ في دول الغرب الرأسمالي، وذلك في إطار مفهوم الخير و الإحسان و في ضوء القيم الدينية و ارتبطت معظم هذه الجمعيات بالكنيسة، غير أن هذا المضمون تطور و اتسع استجابة لتغير الظروف الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية في هذه الدول، حيث أصبح لهذه المنظمات مضمون جديد و دور أكثر فعالية في مجتمعاتها. إذ حلت محل الحكومة المركزية في تقديم الكثير من الخدمات و المنافع العامة و اتسع نشاط عدد كبير منها عبر الحدود، ليشمل العالم أجمع من خلال برامج و مشاريع ذات مضامين ليبرالية و قيم رأسمالية، هي ذات القيم التي يجري تسويقها عبر العالم في إطار ما يعرف بالعولمة.

أ) نمو و انتشار المنظمات غير الهادفة للربح:

لقد نمّت المنظمات غير الهادفة للربح في العقد المنصرم، و زاد عدد أعضائها و تنوعت فئاتها و مستويات عملها، و ازدادت تشابكا و اتصالا عبر الحدود الدولية ابتداء من منظمات شعبية محدودة الإمكانيات و الموارد إلى منظمات دولية ضخمة ذات نفوذ كبير، فمنظمة العفو الدولية مثلا لديها أكثر من مليون عضو و لها مكاتب و تعاون مع منظمات مماثلة في أكثر من 90 بلدا حول العالم، و لديها موظفين و باحثين يبحثون و ينسقون و يضغطون بحضورهم المؤثر في العديد من المؤتمرات و المؤسسات الدولية و الإقليمية¹⁶ ، و كذلك منظمة السلام الأخضر التي تقدر ميزانيتها السنوية بحوالي 400 مليون دولار.¹⁷

فخلال العقود الثلاث الأخيرة من القرن العشرين تضاعف عدد المنظمات غير الهادفة للربح أربع مرات، حيث وصل عددها في الولايات المتحدة الأمريكية¹⁸ إلى 1.5 مليون منظمة، ثلثها

منظمات خيرية و 48 % منها قائمة على أساس ديني، و لديها أزيد من 90 مليون متطوع في جميع الأعمال الدينية و الإغاثة و الإنسانية، بواقع 5 ساعات أسبوعيا تطوع في جميع التخصصات، حيث بلغ حجم التبرعات في عام 2002 ما يعادل 212 مليار دولار أمريكي، 83 % لأغراض دينية.

و في روسيا هنالك ما يقارب من 65 ألف منظمة ، في حين يوجد في الهند أكثر من مليون منظمة تطوعية مسجلة، و أكثر من 200 ألف منظمة غير حكومية في السويد، و حوالي 210 آلاف منظمة في البرازيل، أما في إفريقيا وبقية آسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية فهناك أكثر من 50 ألف منظمة.

أما فيما يخص إنشاء المنظمات غير الهادفة للربح في معظم دول الجنوب، فيتم بتعاون مع المنظمات العالمية و الهيئات الدولية، حيث تساهم الأمم المتحدة في قيام هذه المنظمات بالتمويل و الدعم ، كما ساهمت في ربط بعضها البعض، و هكذا أصبحت المنظمات غير الهادفة للربح الأدوات التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة في تنفيذ سياستها للتغيير في دول العالم، خاصة في العالم الثالث.

إضافة إلى ذلك فإن المنظمات العالمية الدولية، و الشركات المتعددة الجنسيات تقوم بتمويل المنظمات غير الهادفة للربح، و تشكل تجمعا قويا لهذه المنظمة تحت مظلة عالمية من المنظمات الدولية و الشركات العابرة للقارات، حيث استغلت شبكة الانترنت في إيجاد تنسيق فيما بينها و تبادل المعلومات و الخبرات و تكوين بنوك المعلومات، كما خططت بعض هذه المنظمات ضمن إستراتيجية متطورة للتأثير على شبكة الانترنت و شبكات التلفزيون و الصحف و المجالات من أجل التأثير على الرأي العام ، إذ استطاعت بعضها أن تغير في سياسة بعض الشركات المتعددة الجنسيات مثل شركة Nike عن طريق جعلها تهتم بحقوق العاملين لديها، و كذلك مراقبة المنتجات المعدلة جينيا لشركة Mansanto و أيضا شركة Royal Dutch Shell حول قضايا البيئة.¹⁹

حيث أن الكثير من الحكومات الغربية، تجد الثقة في المنظمات غير الهادفة للربح لتمويل برامجها، في حين أنها تشكك في مصداقية الحكومات و كفاءة استثمارها للأموال المقدمة لها في تحقيق برامجها.²⁰

أما في أفريقيا فقد حولت الدول الغربية مساعدتها إلى المنظمات غير الهادفة للربح ، فالمساعدات الأمريكية البالغة الملايير من الدولارات ، تذهب بشكل متزايد إلى المنظمات غير الهادفة للربح من خلال منظمة (USA AID).

و استجابة لزيادة الطلب على خدمات هذه المنظمات و توسع أنشطتها و تنوع اهتماماتها و أهدافها، فقد رصد بها أموال ضخمة، حيث قدمت هذه المنظمات 10 ملايين دولار من أصل 60 مليار دولار كمساعدات عبر البحار، و أصبحت هذه المنظمات تؤمن على المبالغ الكبيرة التي يتم توزيعها عبر العالم.

إن هذا الانتشار و التوسع في إنشاء المنظمات غير الهادفة للربح و الاهتمام المتزايد بها و دعمها، ولد توسعا في اهتماماتها و أنشطتها، حيث ظهرت أنواع جديدة من المنظمات غير الهادفة للربح تركز على الممارسات الديمقراطية، و حقوق الإنسان و الرأي العام و شؤون المرأة و حقوق الاقتراع و مراقبة الانتخابات و التغيير السياسي ، بل وصل الأمر إلى حد المطالبة بالتدخل الأجنبي.

21

ب) أهم الإنجازات التي قادتها المنظمات غير الهادفة للربح عالميا :

سمح نمو و تطور المنظمات غير الهادفة للربح بالوصول بها إلى طرح قضايا ذات أهمية و مناقشتها لمواضيع عدة عبر أرجاء العالم، حيث نجد العديد من هذه المنظمات تنشط في مجالات أكثر شمولية و أهمية مثل حقوق الإنسان، و العدالة الاجتماعية، و حماية البيئة و وقف الحروب و فرض السلام بين الدول و الشعوب.

و من هذا المنطلق فان المنظمات غير الهادفة للربح لها قوة ملموسة في اتخاذ القرارات الدولية تحسب لمصالحها، ففي السنوات القريبة شجعت اتفاقية البيئة الجديدة، و بمساندتها زادت المرأة كسبا لحقوقها، كما كسبت هذه المنظمات إقرار اتفاقيات للحد من التسلح و نزع السلاح، و ساهمت في إقرار اتفاقيات حماية حقوق الأطفال و المعاقين و الفقراء، و المواطنين الأصليين و الأقليات في بعض الدول.²²

و من خلال ضغوط مارسستها هذه المنظمات، دفعت بالبنك الدولي عام 1994 إلى إعادة النظر في أهدافه و طرق عمله، حيث أصبح البنك الدولي يضم منظمات غير هادفة للربح مثل " Oxfam " الدولية التي تعمل على مناقشة ما يتعلق بجدولة الديون ، ومنه أصبح الحوار مع هذه المنظمات جزءا أساسيا من عمل البنك الدولي ، و في أحيان كثيرة تؤثر المنظمات غير الهادفة للربح على سياسته.²³

لقد قاد عمل المنظمات غير الهادفة للربح في موانع البيئة إلى تبني بروتوكول مونتريال عن المواد المؤثرة على طبقة الأوزون في عام 1987 م، و الحملة الدولية لمنع استخدام الألغام الأرضية، كما كان تحالف المنظمات غير الهادفة للربح المحرك الرئيسي لاتفاقية منع استخدام الألغام الأرضية في عام

1997، و التحالف لمحكمة الجنايات الدولية كان أساسيا لتبني معاهدة روما لعام 1998م، و من الأشياء الأخرى التي حركتها المنظمات غير الهادفة للربح إجبار الحكومات للإقلاع عن مفاوضات اتفاقيات الاستثمار السرية المتعددة الأطراف في عام 1989 م، و في أواخر التسعينيات ظهرت منظمات غير هادفة للربح في مجلس الأمن كمحاو مهم في أقوى و أهم جهاز في الأمم المتحدة.²⁴ كذلك انعقاد مؤتمر الأرض في ريودي جانيرو بالبرازيل حدد سرعة و قوة مشاركة المنظمات غير الهادفة للربح في المؤتمرات الدولية، حيث شارك أكثر من 17 ألف ممثل منها في المؤتمر 14 ألف ممثل و عضو مشترك في اجتماعات المفاوضات المختلفة بين الدول بشأن المواضيع المطروحة في المؤتمر، لقد ساعدت المنظمات غير الهادفة للربح على نجاح المؤتمر و حققت موقعا مهما في البيان الختامي للمؤتمر، و لعبت دورا رئيسيا في تطوير المنظمات و المؤسسات الجديدة التي أنشئت بعد المؤتمر.

إضافة إلى المظاهرات التي نظمتها الجمعيات المدافعة عن البيئة و دعاة العولمة البديلة في شوارع العاصمة الديمقراطية في ديسمبر 2009 م ، و في مقدمتها السلام الأخضر إثر انعقاد قمة كوبنهاغن، حيث اعتبرت هذه المنظمات أن طموحات قادة الدول الكبرى في مجال محاربة التغيير المناخي محدودة جدا، مؤكدة أن الإتفاق ليس عادلا و ملزما و بعيدا عن أي طموح، لأنه لا يتماشى مع التحديات التي تم تسطيرها لمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري .

2- منظومة العمل الخيري و التطوعي في الوطن العربي.

بدأ النشاط الخيري و التطوعي في البلاد العربية مع بداية العشرينات من القرن العشرين يتخذ شكل تنظيمات و جمعيات خيرية بدافع الخير و الإحسان ، و الاستجابة للظروف المحلية و الإقليمية، حيث ساهمت هذه المنظمات في تقديم مساعدات اجتماعية صحية و إنسانية.

و في الستينيات من القرن العشرين بدأت المنظمات غير الهادفة للربح تلعب دورا بارزا في الحياة الاجتماعية و الثقافية و الإنسانية، و تطورت من حيث الخدمات، غير أن ظهور الدولة الوطنية في هذه الفترة و نزعها نحو السيطرة على الفعاليات الاجتماعية، أدى إلى سيطرة الحكومة المركزية على فعاليات النشاط الخيري في المجتمع، من خلال دمجها في الجهاز الحكومي.²⁵

فيما شهدت مع نهاية القرن العشرين نتيجة التغيرات السياسية و الاقتصادية التي مست المنطقة العربية و الإسلامية قفزة نوعية، إذ عرف العمل الخيري في البلدان العربية توسعا كبيرا و ازدهارا، ساهم بتحمل جزء من أعباء الدولة و مسؤولياتها الاجتماعية في مجالات عديدة كالتأهيل و

التدريب و مكافحة الفقر، و رعاية الأسرة و الطفولة، و رعاية المسنين و المتشردين، إضافة إلى تنمية المجتمعات المحلية و تحسين البنية التحتية و الإغاثة، حيث شكلت المنظمات الموقفية نواة العمل الخيري في العالم العربي و الإسلامي.²⁶

ورغم التطور الذي عرفه العمل التطوعي العربي و المنظمات غير الهادفة للربح في الوطن العربي خلال العقدين الماضيين من القرن العشرين، إلا أن هذا القطاع مازال يواجه معوقات تحول دون قيامه بدوره كأحد الفاعلين في عملية التنمية، ذلك أن العبء الأكبر لضمان شبكة الأمان الاجتماعي لا يزال على كاهل الدولة، كما ترجع محدودية دور المنظمات العربية غير الهادفة للربح في التنمية إلى عدة أسباب رئيسية منها:

1- ابتعاد المنظمات غير الهادفة للربح عن المرجعيات الإسلامية في الأدبيات و الخطابات (التكافل، التضامن، الإحسان، عمل الخير، الإنفاق في سبيل الله...) و الاعتماد في نفس الوقت على الخطاب السياسي (الديمقراطية، المواطنة، الحزبية...) .²⁷

2- صعوبة الحصول على التمويل المقدم لهذا القطاع على مستوى الوطن العربي، بينما تبلغ هذه النسبة حوالي 37.5% في الدول المتقدمة و 16.7% في الدول النامية الانتقالية.

3- إن اختيار بعض الشخصيات الإدارية غير المؤهلة لقيادة تلك المنظمات نتيجة ضعف أدائها، حيث لا تعي تلك الشخصيات أهمية عقد الاجتماعات الإدارية بانتظام، و إعداد التقارير والمشروعات و الموازنات، بهدف توفير البيانات الدقيقة للجهات المقدمة للتمويل، إضافة إلى التواصل و التنسيق مع المنظمات ذات العلاقة.²⁸

4- ضعف مساهمة المرأة في العمل الخيري خاصة في الدول العربية، و ربما يعود ذلك إلى تأثير القيم الاجتماعية التي تحد من المشاركة الفاعلة للمرأة، خاصة في تولي المناصب القيادية كما هو الحال عند الرجال.

5- الافتقار إلى برامج عمل و رؤى واضحة، حيث تفتقر منظمات العمل الخيري بشكل عام إلى خطط تنموية شاملة و برامج محددة ضمن جداول زمنية تعكس مدى النشاط و الأهداف التي يمكن تحقيقها أو تحقيق تطوير نوعي في نشاطها.²⁹

6- تمركز برامج المنظمات غير الهادفة للربح حول العمل الخيري الأقرب إلى مفهوم الإحسان، في حين أن عمل مثل هذه المنظمات في المجتمعات المتقدمة بات أقرب إلى المفهوم التنموي بحيث يوازي المنظمات الحكومية.³⁰

7- العائق الحزبي، و هو أن العديد من المنظمات غير الهادفة للربح عادة ما تتبع أحزاب أو حركات أو تكون واجهة للعائلة أو العشائر أو رجال الأعمال أو أصحاب النفوذ، و بالتالي تفقد مساحة واسعة من استقلالية القرار الإداري المالي، وتبقى أسيرة في رسالتها لرؤية الحزب أو العائلة أو العشيرة أو رجال الأعمال.³¹

8- ضعف ثقافة التطوع و انتشار ظاهرة العزوف عن العمل الخيري من قبل أفراد المجتمع في البلدان العربية، و عدم تعزيزها من خلال وسائل الإعلام و المناهج المدرسية و المنظمات الدينية، في الوقت الذي يتعاطم فيه دور المنظمات الخيرية في المجتمعات الغربية على الصعيدين المحلي و الدولي.

9- معظم الأنظمة و القوانين المتعلقة بالمنظمات غير الهادفة للربح في البلدان العربية قديمة، غير واضحة يسودها الغموض، و لا تعكس مدى الفهم لأهمية هذه المنظمات كشريك استراتيجي في التنمية، إذ أن هذه القوانين لا تعكس سوى رغبة الحكومات بالسيطرة على قطاع المنظمات غير الهادفة للربح و ليس مجرد مراقبته.

10- تعتبر المساعدات المالية و التقنية المقدمة من طرف المنظمات غير الهادفة للربح في الدول الغربية لصالح القطاع الخيري في الوطن العربي العامل الأساسي الذي يحدد العلاقة بينهما، و هذا نتيجة لما تملكه من إمكانيات يجعلها ذات تأثير بالغ في توجيه النشاط الخيري العربي وفق تطوراتها و أهدافها.³²

لهذا فإنه أصبح من الضروري العمل على بناء قطاع خيري مستقل يشجع المنظمات غير الهادفة للربح و الجمعيات الخيرية على القيام بدورها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، إضافة إلى هذا يجب العمل على إعادة بعث منظمتي الزكاة و الأوقاف، ذلك أنهما تمثلان أحد ركائز العمل الخيري التنموي، فالزكاة تعمل على قيام نظام تكافلي اجتماعي أثبت كفاءة عالية في مكافحة الفقر و تخفيف نسب البطالة، والأوقاف التي بإمكانها أن تقيم و تسير شبكة واسعة من المؤسسات الخدمية و المنافع العامة في مجالات و أغراض متنوعة، مما يؤدي إلى استغناء مجتمعاتنا عن مساعدة المنظمات غير الهادفة للربح الدولية التي لن تكون خدماتها مجانية.

رابعا: الحركة الجمعوية و العمل الجمعي في الجزائر.

تنفق معظم المقاربات الفكرية و الفلسفة الاجتماعية الحالية و المتعلقة بالتقدم و التنمية الشاملة على أهمية و قيمة مشاركة المنظمات غير الهادفة للربح في هذه العملية، إلا أنه ما يلفت الانتباه ضمن المسار التنموي للدول النامية و منها الجزائر عدم الاهتمام بشكل كافي بالدور الذي يمكن

للمنظمات غير الهادفة للربح أن تلعبه وتقوم به، حيث تأثرت الحركة الجمعوية في الجزائر بمختلف الأنظمة السياسية المتعاقبة، مما أدى بها إلى سلك مراحل مختلفة .

ولهذا تطرقنا في هذا المحور لثلاثة عناصر أساسية متعلقة بالحركة الجمعوية في الجزائر، و كيف تطورت هذه الحركة الجمعوية ؟ وما هو الدور الذي تلعبه في عملية التنمية على المستويين الوطني والمحلي؟

1- كيفية تأسيس الجمعيات وأنواعها:

أ) التأسيس -: شهدت الجزائر ديناميكية لا مثيل لها للحركة الجمعوية في التسعينات بعدما تبنّت الدولة القانون رقم 90/31 المؤرخ في 4 ديسمبر سنة 1990 المتعلق بالجمعيات المنظم و المسير لهذه التنظيمات الاجتماعية، والمعدل بالقانون العضوي الجديد رقم 2012/06 المؤرخ في 12 جانفي 2012، حيث تطرق إلى تعريف الجمعية بأنها:

" تعتبر الجمعية اتفاقية تجمع بين أشخاص طبيعية أو معنوية، على أساس تعاقدى للقيام بنشاطات غير مربحة، و يشترط أن يتحدد هدف الجمعية و أن تخضع للقوانين المعمول بها، و تشترك الأشخاص القانونية - معنوية أو طبيعية - المؤسسين في تسخير معارفهم و وسائلهم لمدة محددة من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني و الاجتماعي و العلمي و الديني و التربوي و الثقافي و الرياضي " 33

من خلال هذا التعريف، فالجمعية هي عبارة عن اتفاقية يبرمها أشخاص طبيعيين أو معنويون بجرية تامة، و يهدفون من وراء ذلك إلى تحقيق غرض مشترك يشمل مجالات الحياة الاجتماعية المختلفة، كالاهتمام بالدفاع عن المعوقين أو ترقية بعض الأنشطة الاجتماعية... إلخ.

مقارنة مع ما جاء به قانون 12/06 المتعلق بالجمعيات في تعريفه للجمعيات و القانون الذي سبقه و نظمها أي القانون 90/31، فنجد أن القانون العضوي الجديد كان دقيقا في وصفه للجمعيات و تحديد نطاقها القانوني و مجالات نشاطها و هيكلها بالإضافة إلى علاقاتها بالهيئات العمومية الأخرى، و في المقابل فإن القانون 90/31 كان يكتنفه نوعا من الغموض خاصة في مادته الثانية، بحيث اكتفى بذكر الأشخاص دون أن يبين ما إذا كان يقصد بهم أشخاص طبيعية أو معنوية، أما في مادته الثالثة فقد اشترط الاعتماد لبعض الجمعيات عند إنشائها دون أن يبين نوع الجمعيات المعنية بالاعتماد.

ب) أنواع الجمعيات: يمكن القول أن هنالك جمعيات محلية و جمعيات وطنية.

- الجمعيات الوطنية: هي تلك الجمعيات التي تنشط على مستوى ولايتين أو أكثر أو على مستوى كامل التراب الوطني، و هي تخضع لسلطة وزير الداخلية و الجماعات المحلية في منح تصريح التأسيس، حيث كان عددها قليل جدا خلال سنة 1987 حيث بلغت 6 جمعيات فقط.³⁴

أما بعد صدور قانون 90-31 عرفت ديناميكية تأسيس الجمعيات الوطنية حالة انفجار في السنوات الأولى حيث بلغت عدد الجمعيات الوطنية 96 جمعية سنة 1992، ثم ارتفع الى أزيد من مئتي جمعية وطنية ناهيك عن الولائية والمحلية بصدور القانون العضوي رقم 2012/06 .

- الجمعيات المحلية: و هي التي تنشط على مستوى إقليم بلدية واحدة أو عدة بلديات داخل الولاية و التي تخضع إلى السلطة التقديرية للوالي في منحها التصريح بالتأسيس و إلى إشراف و متابعة المديرية التي تقع ضمن اختصاصها نشاط الجمعية،³⁵

إن انتشار مثل هذا النوع من الجمعيات منذ بداية و قبل قانون 90-31 ، بعده بصدور القانون العضوي رقم 2012/06 المؤرخ في 12 جانفي 2012 ، يمكن تفسيره بكون طبيعة نشاطها غير محرجة من الناحية السياسية، كما أنها تعود في أغلب الأحيان بالفائدة على المعنيين بتأسيس الجمعية، حيث تمس حياتهم مباشرة أو حياة ذويهم.

إن شبكة الجمعيات المحلية تبدو أنها مرتبطة أكثر بالفضاءات المتصلة مباشرة بالحياة اليومية للأفراد مثل الحي، المدرسة، المسجد من جهة و من جهة أخرى أن شبكة الجمعيات خاصة المحلية هي من الرهانات الأساسية بالنسبة إلى الأحزاب السياسية و محاولة التواجد أو التأثير في مثل هذه الفضاءات من طرف الأحزاب يعتبر جد مفيد لها من الناحية الإستراتيجية.

2- الموارد المالية للجمعيات .

تعتبر الموارد المالية أو الإعانات إحدى العلاقات بين الدولة و الجمعيات و التي ينجم عنها جملة من التفاعلات خاصة في مجال عملية إنفاق هذه الإعانات وفق الغرض المخصص لها في المجال الاجتماعي.

حيث يكون للجمعيات ذمة مالية مستقلة عن ذمة أعضائها، و تتكون من أموال عينية أو نقدية، و لقد عدد قانون الجمعيات مصادر الموارد المالية للجمعية و هذا على سبيل الحصر لا المثال، و تتمثل هذه الموارد في التالي:

(أ) اشتراكات الأعضاء:

كما هو معروف فإن المورد الأساسي و الأول للجمعيات هو اشتراكات الأعضاء، و هنا المشرع الجزائري لم يقدم سقف معين للمبلغ المالي الواجب دفعه من قبل العضو في الجمعية كاشتراك.

(ب) العائدات المرتبطة بأنشطة الجمعية:

لقد سمح المشرع للجمعية بالقيام بأنشطة مختلفة يمكن لها أن تعود عليها بمبالغ مالية، و تستعمل هذه العائدات كمورد مالي يساهم في تحقيق أهداف الجمعية مثل أن تقوم الجمعية بعقد ندوة أو مؤتمر يدفع المشاركون فيه مبالغ رمزية، أو تلك العائدات التي تكون نتيجة نشر الجمعية مجلات أو نشرات.

36

(ج) الهبات و الوصايا:

تعتبر الهبات و الوصايا مصدرا ماليا مهما خاصة بالنسبة للجمعيات التي تسمح لها صفتها بتلقي مثل هذه الموارد بشكل كبير، لكن المشرع وضع بعض الشروط التي يتوقف عليها قبول الهبات و الوصايا من الجمعيات، إذ لا بد من أن لا تكون هذه الهبات و الوصايا مثقلة بأعباء أو متوقفة على شروط.

و مع ذلك فإن المشرع يسمح بان تقبل الهبات و الوصايا المثقلة بالأعباء و المتوقفة على شروط، شريطة أن لا تتعارض هذه الشروط و الأعباء مع القانون الأساسي للجمعية أو مع القانون الساري المفعول.

كما أنه قد سمح القانون للجمعيات بأن تتلقى هبات و وصايا من جمعيات أو هيئات أجنبية، لكن بشرط أن توافق على ذلك السلطات المختصة التي تتحقق من مصدر هذه الوصايا و الهبات إن كان مشروع أو غير مشروع، و كذا مبلغها و توافقها مع أهداف الجمعية و أنشطتها.³⁷

(د) إعانات الدولة أو الولاية أو البلدية:

لقد نص القانون على إمكانية أن تحصل الجمعية على إعانات من الدولة أو المجموعات المحلية إذا كانت الجمعية تسعى إلى تحقيق أهداف ذات منفعة عامة، و للدولة أو الجماعات المحلية أن تقدم تلك الإعانات بشروط تحددها الإدارة مسبقا.

كما أنه يمكن أن يتوقف منح تلك الإعانات على اتفاقية تبرمها الدولة أو الولاية أو البلدية مع الجمعية، يحدد فيها برامج النشاط المرزوع القيام به و كذا كيفية مراقبة هذا النشاط و تنفيذ بنود الاتفاقية.

هـ) التبرعات:

يمكن للجمعية أن تحصل على عائدات مالية بجمع التبرعات، و هذا ضمن الشروط التي حددها التشريع لجمع التبرعات، و هنا يجب أن تجمع التبرعات بناء على ترخيص³⁸ و تلتزم الجمعية بالتصريح عن حصيلة تلك التبرعات للسلطات العمومية.

3 - دور العمل الجماعي في العمل الخيري وفي التنمية المحلية.

مما لا شك فيه أنه من خلال الجمعيات تتاح فرص لمشاركة المواطنين في صنع القرارات المتعلقة بحياتهم و تحمل مسؤولية الإدارة و التنفيذ و التمويل لمشروعات و برامج هذه الجمعيات، بمعنى أن هذه الجمعيات تعتبر مجالا هاما من مجالات المشاركة الفعالة للمواطنين في الحياة الاجتماعية و الحياة الاقتصادية.³⁹

حيث توصل " روبرت بوتنام " " Robert Putnam " في دراسة ميدانية في إيطاليا و التي استمرت حوالي عشرين عاما، أن معدلات التنمية الاقتصادية ارتبطت ارتباطا وثيقا " برأس المال الاجتماعي"، أي بقوة المنظمات غير الهادفة للربح، فهذه المنظمات تمنح أعضائها مجموعة كبيرة من المهارات، و شبكة واسعة من الاتصالات، تتيح لهم فرصا عديدة لبدء المشروعات الاقتصادية من مختلف الأحجام، و النجاح في إدارتها، و التغلب على المشكلات التي تواجهها.

و يخلص بوتنام في دراسته أنه كلما حللنا مفهوم المنظمات غير الهادفة للربح وجدنا أن هذا المفهوم مرادفا لمعنى " التقدم الإنساني " عموما⁴⁰، فهو ينطوي على تعبيرات الحرية و المبادرة، و المشاركة، و احترام حقوق الآخرين، و الالتزام بإدارة الخلاف بالطرق السليمة، ففي الوقت الذي لا يمكن فيه تحويل جمعية إلى شركة من الناحية القانونية في الجزائر إلا أنه في فرنسا مثلا يتجه العمل الجماعي لهذه الغاية، فالجمعيات في هذا البلد تدفع ضرائب عن مداخلها لاسيما بعد أن أصبحت فكرة الجمعية المقابلة المرخص لها بمزاولة أنشطة اقتصادية، حتى و إن كانت تلك الأنشطة أساسية بالنسبة للجمعية، و ما يشترط على هذا النشاط الاقتصادي للجمعيات هو أن يكون فقط غير متعارض مع أهداف الجمعية.

و على الرغم من أن التشريع الجزائري لا يمنع مزاولة الجمعيات للأنشطة الاقتصادية المدرة للدخل، إذ أن القانون الجزائري المتعلق بالجمعيات يقر في إحدى فقراته بأن موارد الجمعيات يمكن أن تحصل عليها من العائدات المرتبطة بأنشطتها.⁴¹

لكن وعلى الرغم من وجود التشريع الذي لا يمنع مزاوله الجمعيات للأنشطة الاقتصادية التي تحقق مداخيلها المالية، إلا أنه من جهة أخرى يمنع توزيع الأرباح التي تحققها الجمعية على أعضائها.

42

كما أنه يمكن أن يكون للجمعية عائدات ترتبط بأنشطتها شريطة أن تستخدم تلك العائدات لتحقيق الأهداف المحددة في القانون الأساسي و التشريع المعمول به.⁴³

من جهة أخرى و ضمن سياق تنمية الجمعية لرصيدها المالي، فإن التشريع الجزائري يعطي الحرية للجمعيات لتكوين رصيد مالي، إلا أن هذا الرصيد يجب أن يراقب رقابة صارمة من قبل الجهات المختصة، فمقاسمة هذا الرصيد بين أعضاء الجمعية ممنوع بموجب القانون.⁴⁴

كما أن الجمعيات تلعب دورا كبيرا في الحياة الاقتصادية و في مختلف المجتمعات الإنسانية من اجل ترقية و تحسين التنمية و ذلك على عدة مستويات ،وعلى رأسها على المستوى الاجتماعي والمستوى الحقوقي القانوني، و أخيرا المستوى التضامني و التشاركي، اذ عملنا على توضيح أهمية كل عنصر على حدى كمايلي:

أ) على المستوى الاجتماعي: بوسع الجمعيات المساهمة في إيجاد حلول لكثير من المشكلات و الاحتياجات و المطالب التي تقدمها لاسيما الفئات الاجتماعية المحرومة، ففي ظل الواقع الراهن الذي يتميز بمتفاوتات اجتماعية و اقتصادية، و في ظل تردي مستوى المعيشة و ازدياد معدلات الفقر و البطالة ، فإن ذلك يتطلب مساهمة العمل الجماعي في بلورة البرامج التنموية التي بإمكانها التصدي لكل هذه المشكلات و التحديات.

ب) على المستوى القانوني: فيمكن للعمل الجماعي أن يكون حاضرا و مرافعا للقيم الاجتماعية و الثقافية و على رأسها، الدفاع عن فكرة سمو القانون و حماية الحقوق و صيانة كرامة الفرد و هو ما يساهم في التصدي للكثير من الآفات الاجتماعية و الاقتصادية التي أخذ نطاقها يزداد بما يهدد بناء ما يمكن أن نسميه بدولة القانون و مجتمع العدالة و الاستقرار في الجزائر.

ج) على المستوى التضامني و التشاركي: يمكن لهذه الجمعيات و من خلال ترقيتها، أن تدفع المواطنين للمشاركة الحرة و الواعية في تحديد و رسم العديد من البدائل و الاختيارات التنموية على المستوى المحلي، يعد إشراك الجمعيات أداة فعالة في مراقبة المنهجية و الطريقة التي يتم بواسطتها إدارة شؤون المشاريع المحلية، كما يمكن لهذه الجمعيات أن تضطلع بدور تضامني لا يستهان به من خلال تنظيمه و دعمه فالجتمتع الجزائري و على مر فترات التاريخ، ظل يتميز بخاصبة هذا

العمل التضامني، و ما فكرة أو آلية " التضامن التي ميزت شبكة العلاقات الاجتماعية في العديد من مناطق الجزائر إلى وقت قريب إلا تعبيراً حقيقياً عن هذا التضامن ، و عليه يمكن للجمعيات أن تقوم بإحياء و ترقية الكثير من الأشكال التضامنية التقليدية لخدمة أهداف التنمية المحلية في الوقت الراهن، بحكم الأهمية التي يحظى بها المستوى التضامني و التشاركي حالياً كأساس لتوطيد العمل الجماعي في التنمية المحلية.

تتميز هذه المشاركة بعدة مزايا تساهم في ترقية و تنشيط العمل الجماعي في ميدان التنمية المحلية، و ذلك بحكم أنها تساهم في تحديد الاحتياجات الحقيقية للسكان و كذا المشاريع التي ينبغي الاهتمام بها ، و تساعد في تفادي التصادم الذي ينجم أحيانا عندما تتعارض مقترحات و مشاريع الجهات الرسمية مع طموحات و تطلعات السكان على المستوى المحلي، إضافة على أنها تمد الخبراء بجدوى وأهمية المشاريع المقترحة و كذا فعاليتها، هذا و يمكن حصر الأهمية و المزايا التي يكتسبها و يوفرها العمل الجماعي في خدمة أهداف التنمية المحلية فيما يلي:

- تعد المنظمات غير الهادفة للربح و العمل الجماعي تعبيراً حقيقياً في الإدارة الشعبية بحكم ارتباطها بعموم و تطلعات المواطنين، و تبدو هذه الأهمية محورية في المناطق النائية على وجه الخصوص أين تختفي العديد من مظاهر التأطير لهؤلاء المواطنين سواء كان تأطيراً من قبل مؤسسات الدولة أو الأحزاب السياسية، و عليه تصبح الجمعيات الفضاء الأساسي و الملجأ الرئيسي الذي يمكن المواطنين من طرح قضاياهم و انشغالهم.
- من خلال تعقب و تفحص تجارب العديد من الدول التي يتميز فيها النشاط الجماعي بالحيوية و الفعالية، لاسيما في البلدان المتقدمة يلاحظ مدى تعاضد دور الجمعيات في تنمية الخبرات المحلية و خدمة المواطن من خلال إنجاز مشاريع مختلفة تكون مصدراً لتوفير فرص الشغل، و تعزيز البني التحتية مما ينعكس إيجاباً على الاندماج الحقيقي للعديد من الفئات الاجتماعية المقصية من عملية التنمية، و يمكن لنا أن نتصور ليس فقط حجم العائد المادي، بل و حتى المعنوي من خلال عملية الإدماج هذه، إذ يعتبر دمج المواطنين في عملية التنمية وسيلة هامة لإرساء قواعد الاستقرار السياسي و السلم الاجتماعي.
- يساهم إشراك الجمعيات في التنمية المحلية في تحقيق فوائد إضافية، و منها الاستعانة بالمواطنين لتحقيق هدف تنمية الموارد البشرية، و يكفي لنا أن نشير مثلاً إلى جمعية اقرأ التي تعد أداة فعالة لمحاربة الأمية في الجزائر.

- و من الفوائد الإضافية التي تحققها و تقدمها كذلك مساهمتها في ترقية مشاركة المواطنين في الحياة المحلية و بالتالي تمكينها من تقييم و إعادة النظر في الاحتكار الذي يمارسه منتخبهم في طرح همومهم و قضاياهم، بالإضافة إلى ترشيد استهلاك المياه و أفضل الطرق و الأساليب لذلك، و وضع المواصفات و المقاييس للسلع المنتجة محليا من أجل المحافظة على صحة الإنسان و طعامه و هواءه و أرضه.

خاتمة :

في ختام هذه الدراسة نستطيع القول أن المنظمات غير الهادفة للربح لم تنشأ فجأة أو من لا شيء، بل هي موجودة و حاضرة و فاعلة في المجتمعات الإنسانية منذ زمن بعيد جدا، فهي تاريخيا ارتبطت بالدين و نشأت في أحضان منظمات دينية، إلا أن دورها نما و تطور مع الزمن حتى أصبحت في الوقت الحاضر تلعب دورا رئيسيا سواء من الجانب الاقتصادي، الاجتماعي أو غيرها.... كما تملك المنظمات غير الهادفة للربح تأثيرا قويا على السياسات الحكومية و التي لها تأثير على ملايين الناس مما أدى إلى خلق شراكة أفضل معهم، حيث أصبحت هذه المنظمات شريكا حيويا و استراتيجيا في عملية التنمية، إذ ساعد ذلك على إنشاء آلاف المنظمات غير الهادفة للربح التي تحتم بالتنمية و حماية البيئة و العناية الصحية والرعاية الاجتماعية ... و تحصل هذه المنظمات على مساعدات مالية أو عينية أو فنية من الحكومة، أو حكومات أجنبية، أو من منظمات إقليمية و دولية لمساعدة مجتمعاتها لتحقيق التنمية المستدامة.

نتائج الدراسة :

فيما يتعلق بالنتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة يمكن ذكر مايلي :

أولا : على الصعيد العربي :

على الرغم من التطور الذي عرفه العمل التطوعي العربي و المنظمات غير الهادفة للربح في الوطن العربي خلال العقدين الماضيين من القرن العشرين، إلا أن هذا القطاع مازال يواجه معوقات تحول دون قيامه بدوره كأحد الفاعلين في عملية التنمية، ذلك لأن العبء الأكبر لضمان شبكة الأمان الاجتماعي لا يزال يقع على كاهل الدولة، كما ترجع محدودية دور المنظمات غير الهادفة للربح في التنمية إلى عدة أسباب رئيسية أهمها:

1- صعوبة الحصول على التمويل المقدم لهذا القطاع على مستوى الوطن العربي، بينما تبلغ هذه

النسبة حوالي 37.5% في الدول المتقدمة و 16.7% في الدول النامية الانتقالية.

- 2- ضعف مساهمة المرأة في العمل الخيري خاصة في الدول العربية، و ربما يعود ذلك إلى تأثير القيم الاجتماعية التي تحد من المشاركة الفاعلة للمرأة، و خاصة في تولي المناصب القيادية أسوة بالرجل.
 - 3- افتقار منظمات العمل الخيري بشكل عام إلى خطط تنموية شاملة و برامج محددة ضمن جداول زمنية تعكس مدى النشاط و الأهداف التي يمكن تحقيقها أو تحقيق تطوير نوعي في نشاطها.
 - 4- برامج المنظمات غير الهادفة للربح حول العمل الخيري الأقرب إلى مفهوم الإحسان ، في حين أن عمل مثل هذه المنظمات في المجتمعات المتقدمة بات أقرب إلى المفهوم التنموي بحيث يوازي المنظمات الحكومية.
 - 5- العائق الحزبي، و هو أن العديد من المنظمات غير الهادفة للربح عادة ما تتبع أحزاب أو حركات أو تكون واجهة للعائلة أو العشائر أو رجال الأعمال أو أصحاب النفوذ و بالتالي تفقد مساحة واسعة من استقلالية القرار الإداري المالي ، و تبقى أسيرة في رسالتها لرؤية الحزب أو العائلة أو العشيرة أو رجال الأعمال.
 - 6- ضعف ثقافة التطوع و انتشار ظاهرة العزوف عن العمل الخيري من قبل أفراد المجتمع في المجتمعات النامية، و عدم تعزيزها من خلال وسائل الإعلام و المناهج المدرسية و المنظمات الدينية ، في الوقت الذي يتعاضم فيه دور المنظمات الخيرية في الجمعيات الغربية على الصعيدين الداخلي والدولي.
 - 7- معظم الأنظمة و القوانين المتعلقة بالمنظمات غير الهادفة للربح في البلدان العربية غير واضحة أحيانا ويسودها الغموض أحيانا أخرى، و لا تعكس مدى فهم أهمية هذه المنظمات كشريك استراتيجي في التنمية، إذ أن هذه القوانين لا تعكس سوى رغبة الحكومات بالسيطرة على قطاع المنظمات غير الهادفة للربح و ليس مجرد مراقبته.
- لهذا فإنه أصبح من الضروري العمل على بناء قطاع خيري مستقل يشجع المنظمات غير الهادفة للربح و الخيرية على القيام بدورها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، إضافة إلى هذا يجب العمل على إعادة بعث منظمتي الزكاة و الأوقاف، ذلك أنهما تمثلان أحد ركائز العمل الخيري التنموي ، فالزكاة تعمل على قيام نظام تكافلي اجتماعي أثبت كفاءة عالية في مكافحة الفقر و تخفيف نسب البطالة، والأوقاف التي بإمكانها أن تقيم و تدير شبكة واسعة من المؤسسات الخدمية و المنافع العامة

في مجالات و أغراض متنوعة، و هذا ما سوف يؤدي إلى استغناء مجتمعاتنا عن مساعدة المنظمات غير الهادفة للربح الدولية التي لن تكون خدماتها مجانية.

ثانيا : على مستوى الجزائر : يمكن استنتاج مايلي :

1- على المستوى الاجتماعي: بوسع الجمعيات المساهمة في إيجاد حلول لكثير من المشكلات و الاحتياجات و المطالب التي تقدمها لاسيما الفئات الاجتماعية المحرومة، ففي ظل الواقع الراهن الذي يتميز بتفاوت اجتماعي و اقتصادي، و في ظل تردي مستوى المعيشة و ازدياد معدلات الفقر و البطالة .

2- على المستوى القانوني: فيمكن للعمل الجمعي أن يكون حاضنا و مرافعا للقيم الاجتماعية و الثقافية و على رأسها، الدفاع عن فكرة سمو القانون و حماية الحقوق و صيانة كرامة الفرد و هو ما يساهم في التصدي للكثير من الآفات الاجتماعية و الاقتصادية .

3- على المستوى التضامني و التشاركي: يمكن لهذه الجمعيات و من خلال ترقيتها، أن تدفع المواطنين للمشاركة الحرة و الواعية في تحديد و رسم العديد من البدائل و الاختيارات التنموية على المستوى المحلي، إذ يعد إشراك الجمعيات أداة فعالة في مراقبة المنهجية و الطريقة التي يتم بواسطتها إدارة شؤون المشاريع المحلية، كما يمكن لهذه الجمعيات أن تضطلع بدور تضامني لا يستهان به من خلال تنظيمه و دعمه .

4- كما تتميز المشاركة بعدة مزايا تساهم في ترقية و تنشيط العمل الجمعي في ميدان التنمية المحلية، و ذلك

بحكم أنها تساهم في تحديد الاحتياجات الحقيقية للسكان و كذا المشاريع التي ينبغي الاهتمام بها ، و تساعد في تفادي التصادم الذي ينجم أحيانا عندما تتعارض مقترحات و مشاريع الجهات الرسمية مع طموحات و تطلعات السكان على المستوى المحلي، إضافة على أنها تمد الخبراء بجدوى وأهمية المشاريع المقترحة و كذا فعاليتها.

5- تعد المنظمات غير الهادفة للربح و العمل الجمعي تعبيرا حقيقيا عن الإدارة الشعبية للمشاريع بحكم احتكاكها

بمهموم و تطلعات المواطنين، و تبدو هذه الأهمية محورية في المناطق النائية على وجه الخصوص أين تختفي العديد من مظاهر التأطير لهؤلاء المواطنين سواء كان تأطيرا من قبل مؤسسات الدولة أو

الأحزاب السياسية . و عليه تصبح الجمعيات الفضاء الأساسي و الملجأ الرئيسي الذي يمكن المواطنين من طرح قضاياهم و انشغالهم.

8- يساهم إشراك الجمعيات في التنمية المحلية في تحقيق فوائد إضافية، و منها الاستعانة بالمواطنين لتحقيق هدف تنمية الموارد البشرية، و يكفي لنا أن نشير مثلا إلى جمعية اقرأ التي تعد أداة فعالة لمحاربة الأمية في الجزائر.

9- و من الفوائد الإضافية التي تحقنها و تقدمها كذلك مساهمتها في ترقية مشاركة المواطنين في الحياة المحلية و بالتالي تمكينها من تقييم و إعادة النظر في الاحتكار الذي يمارسه منتخبيهم في طرح همومهم و قضاياهم، و ترشيد استهلاك المياه و أفضل الطرق و الأساليب لذلك، و وضع المواصفات و المقاييس للسلع المنتجة محليا من أجل المحافظة على صحة الإنسان و طعامه و هواءه و أرضه.

الاقتراحات والتوصيات :

إن تفعيل دور الجمعيات للمساهمة بشكل إيجابي في عملية التنمية يستدعي وضع برامج وسياسات فعالة في ظل الصعوبات الناجمة عن التحولات الاقتصادية و الاجتماعية التي تمر بها المنطقة العربية ، إذ في ظل النقص الملحوظ في حضور الدولة في العديد من المشاريع والخدمات وعدم استطاعتها الوفاء بكل التزاماتها التنموية نظرا لما يتطلبه ذلك من تسخير للإمكانات ، أضحي العمل الجماعي أمرا ضروريا بفعل قدراته الكامنة التي يمكن أن يسخرها قصد الاستجابة لهموم المواطنين، فالمنظمات غير الهادفة للربح تساهم في إحداث التغيير الاجتماعي و السياسي، و توفير العديد من أوجه الرعاية و برامج التنمية في المجتمع ، كما يمكن تشجيع الجمعيات للنهوض و تحقيق التنمية العادلة و المستدامة و المتضامنة للحاجيات الإنسانية بالوسائل و الأساليب التالية:

1- منح هذه الجمعيات حاجاتها من الأراضي لإقامة منشأتها الخيرية عليها، كما هو الحال في بعض البلدان العربية على غرار المملكة العربية السعودية.

2- شمول الجمعيات الخيرية بالإغاثة والإعانة الحكومية و خاصة إذا تولت رعاية الأطفال و ذوي الاحتياجات الخاصة، على ألا يرافق ذلك أي تدخل حكومي.

3- تقديم إعفاءات أو تخفيضات لهذه الجمعيات، سواء من فواتير الكهرباء أو الماء أو من الضرائب و التعريفات الجمركية.

- 4- إعفاء المبالغ التي يتم التبرع بها للجمعيات من قبل دافعي الضرائب سواء كانوا أفراد أو شركات من ضرائب الدخل كما هو الحال في هونغ كونغ ، لأن ذلك يعد حافزا قويا لدافعي الضرائب لزيادة تبرعاتهم مثل هذه الجمعيات .
- 5- تقديم الدعم الحكومي للجمعيات في مجال توفير الكتب و المعدات و الأثاث و اللوازم و أجهزة الكمبيوتر و غيرها .
- 6- تحديث و تطوير القوانين والتشريعات المتعلقة بالعمل الخيري، بما يكفل تقديم التسهيلات الملائمة و التخفيف من الإجراءات الإدارية الروتينية، الخاصة بإنشاء و تطوير و توسيع مثل هذه الجمعيات .
- 7- تأهيل و تدريب قادة منظمات العمل الخيري لتمكينهم من تطبيق الأساليب الحديثة في الإدارة، و تطوير آلية العمل لتنفيذ الخطط و الأهداف المرسومة .
- 8- إزالة العراقيل و تذليل الصعوبات التي تحول دون مشاركة المرأة نصف المجتمع و مربية الرجل .
- 9- تنشئة الأبناء تنشئة اجتماعية سليمة، و ذلك من خلال قيام كل من الأسرة و المدرسة و وسائل الإعلام بدور منسق و متكامل الجوانب، من زرع القيم الإسلامية كالتضحية و الإيثار و دور العمل الجماعي في نفوس الناشئين منذ مرحلة الطفولة .

الهوامش :

1. كمال منصور، المنظمات غير الحكومية و دورها في عوامة النشاط الخيري و التطوعي، مجلة العلوم الإنسانية، مجلة الكترونية شهرية تعني بالعلوم الإنسانية، العدد 30، سبتمبر 2006.
2. إبراهيم بن علي الملحم، إدارة المنظمات غير الربحية، الأسس النظرية و تطبيقاتها، إدارة النشر العلمي و المطابع الرياض، 2004، ص 6.
3. عطية حسين أفندي، تنمية موارد المنظمات غير الحكومية، كتاب الأهرام الاقتصادي، مصر مايو 2007، ص 2.
4. جميل صالح، المنظمات غير الحكومية و حقوق الإنسان، مجلة الحقيقة، مجلة دورية محكمة تصدر عن جامعة أنرار، العدد السابع، ديسمبر 2005، ص 373.
5. مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام، دور المنظمات غير الحكومية في حماية المستهلك، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلة علمية دورية متخصصة محكمة، يصدرها مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، العدد الرابع، جوان 2006، ص 186.
6. إبراهيم بن علي الملحم، مرجع سبق ذكره، ص 7.
7. جميل صالح، مرجع سبق ذكره، ص 374.
8. إبراهيم بن علي الملحم، مرجع سبق ذكره، ص 51.
9. إبراهيم بن علي الملحم، مرجع سبق ذكره، ص 47.
10. خالد القصبي، مرجع سبق ذكره، ص 10.
11. بكر جابر، العمل الأهلي في سوريا ما له و ما عليه، متوفرة على الموقع سوريا للقضاء و المحاكاة
12. www.Alnazaha, org/index.php ?option=com.-contents task=views id. Intemid=156
13. فوزية ياسر حول: دور منظمات المجتمع المدني في تدعيم التنمية اليمينية، صحيفة المؤتمر اليمينية الالكترونية، 12 ديسمبر 2004 متوفرة على الموقع:
www. almotamer.net/news/17300.htm

35. المرجع نفسه، ص 143.
36. المرجع نفسه.
37. المرجع نفسه.
38. المرجع نفسه.
39. مدحت محمد أبو النصر، مرجع سبق ذكره، ص 86.
40. صالح زباني، مرجع سبق ذكره، ص 260، ص 261، نقلا عن روبرت بوتنام.
41. قانون العضوي رقم 2012/06، مرجع سبق ذكره.
42. المرجع نفسه.

قائمة المراجع

أولا : باللغة العربية

1- الكتب

- 1- إبراهيم بن علي الملحم، إدارة المنظمات غير الربحية، الأسس النظرية و تطبيقاتها، إدارة النشر العلمي و المطابع الرياض، 2004،
- 2- بدر ناصر المطيري، من سمات التجربة البريطانية في العمل الخيري و التطوعي، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، 1994،
- 3- جابر عوض سيد، الإدارة المعاصرة في المنظمات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2004،
- 4- مدحت محمد أبو النصر، إدارة منظمات المجتمع المدني، دراسات في الجمعيات الأهلية من منظور التمكين والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2007،
- 5- محمد إبراهيم عبيدات، التسويق الاجتماعي الأخضر و البيئي، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2004،
- 6- نجوى سمك و السيد صدي عابدين، دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة، الخبرتان المصرية و اليابانية، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، 2002،
- 7- علي يوسف شكري، المنظمات الدولية المتخصصة، ايتراك للنشر و التوزيع، القاهرة، 2003
- 8- غسان منير حمزة، العولمة و الدولة، الوطن و المجتمع العالمي، دار النهضة العربية، بيروت، 2002،

2- المجالات والدوريات :

1- كمال منصوري، المنظمات غير الحكومية و دورها في عولمة النشاط الخيري و التطوعي،

مجلة العلوم الإنسانية، مجلة الكترونية شهرية تعني بالعلوم الإنسانية، العدد 30، سبتمبر 2006.

2- عطية حسين أفندي، تنمية موارد المنظمات غير الحكومية، كتاب الأهرام الاقتصادي، مصر

مايو .

3- جميل صالح، المنظمات غير الحكومية و حقوق الإنسان، مجلة الحقيقة، مجلة دورية محكمة

تصدر عن جامعة أدرار، العدد السابع، ديسمبر 2005.

4 - مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام، دور المنظمات غير الحكومية في حماية

المستهلك، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلة علمية دورية متخصصة محكمة، يصدرها مخبر العولمة

و اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، العدد الرابع، جوان 2006.

5- ليندة زينب، المجتمع المدني واقع و تحديات، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، مجلة علمية

محكمة نصف سنوية تصدر عن جامعة باتنة، العدد 15، ديسمبر 2006.

6- محمود بوسنة، الحركة الجمعوية في الجزائر، نشأتها و طبيعتها تطورها، مجلة العلوم الإنسانية،

جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 17 ، جوان 2002.

7 - وناس يحيى، تطور النظام القانوني لتأسيس الجمعيات في الجزائر، مجلة الحقيقة، مجلة دورية

محكمة تصدر عن جامعة أدرار، العدد 7 ، ديسمبر 2005.

8- فوزية ياسر حول: دور منظمات المجتمع المدني في تدعيم التنمية اليمينية، صحيفة

المؤتمرات اليمينية الالكترونية، 12 ديسمبر 2004 .

9- صالح زباني، موقع مؤسسات المجتمع المدني في إدارة التنمية المحلية في الجزائر، مجلة

العلوم الاجتماعية و الإنسانية، مجلة علمية محكمة نصف سنوية، تصدر عن جامعة باتنة، العدد 16،

جوان 2007.

3 - المؤتمرات والملتقيات:

1- عليان عثمان محمد أحمد، العمل الخيري في السودان، الرؤية و التطبيق و المستقبل، ورقة

مقدمة للملتقى الأول حول ترشيد العمل الخيري في الجزائر: قراءة للواقع و استشراف للمستقبل،

المقام في الفترة ما بين 15/14 ماي 2008 من تنظيم جمعية الحياة و جمعية الشفاء، ولاية

تيارت، الجزائر،

2- محي الدين خير الله العوير، تقنيات و استراتيجيات أساسية في أصول إدارة الجمعيات الخيرية، ورقة مقدمة للملتقى الأول حول ترشيد العمل الخيري في الجزائر: قراءة للواقع و استشراف للمستقبل، المقام في الفترة ما بين 15/14 ماي 2008 من تنظيم جمعية الحياة و جمعية الشفاء، ولاية تيارت، الجزائر.

4- القوانين والمراسيم :

1- القانون رقم 90/31 المتعلق بالجمعيات، المؤرخ في 17 جمادى الأولى 1417 هجري الموافق لتاريخ 4 سبتمبر 1990، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 53، سنة 1990

2- القانون العضوي رقم 2012/06 المتعلق بالجمعيات والمعدل والمكمل للقانون 90/31، المؤرخ في 18 صفر 1433 هجري الموافق 12 جانفي 2012، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، سنة 2012.

5- دراسات منشورة على مواقع الانترنت :

1- محمد ناجي بن عطية، المنظمات الخيرية: الواقع و آفاق التطوير

2- المنظمات غير الحكومية و قمة كوبنهاغن متوفر على موقع الأنترنت

3- فيصل الصوفي، المنظمات غير الحكومية في اليمن، صحيفة المؤتمر نت اليمنية الالكترونية،

4 - بكر جابر، العمل الأهلي في سوريا ما له و ما عليه، متوفرة على الموقع سوريا للقضاء و المحاكاة

ثانيا : باللغات الأجنبية :

1-Abdel Samed Ziad : "**Civil society in the Arab region : its necessary role and the obstacles to fulfillment**". The international journal of non – for- profit Law, the standard center for non for profit. Law, volume 9, issua, april 2007 ;

2-Nasr Salim : "**Arab civil societer and public governance reform : an analytical. Frame work andoverview**" development in the arab countries, deab sea, Jordan, 6-7 february 2007;

3-Sefeir- Younis Alfredo : "**The rôle of civil society in foreig Policy : a new conceptuel. Frame work**", seton, hall journal of diplomacy and international relations, summer/fall, 2004;

4-Wegle. Vdaya : "**The civil society in the developing word**", public administration, management : an interactive journal, volume 4, n ° 4, 1999.